أسباب المديونية الخارجية وآثارها في دول عربية مختارة
(الجزائر والاردن حالة دراسية) خلال المدة 2003-2014

The causes of external indebtedness and its effects in selected Arab countries
(Algeria and Jordan case study) during the period 2003-2014

الاستاذ المساعد الدكتور عبير محمد جاسم
سارة عبد الرضا سلمان

المستخلص

هدف البحث الى توضيح أسباب لجوء البلدان النامية وبضمنها الجزائر والأردن الى التمويل الخارجي وفق الشروط الصعبة التي تفرضها الدول الدائنة مما أوقعها في مشكلة المديونية الخارجية, وقد لوحظ أن مديونية الأردن الخارجية أعلى بكثير من مديونية الجزائر نتيجة التركيب الهيكلي للدين حيث أن الجزء الأكبر من ديون الجزائر يعود الى المصادر الخاصة في حين يعود الجزء الأكبر من ديون الأردن الخارجية الى المصادر الرسمية , ويجب العمل على الحد من التباين المالي الكبير الموجود بين البلدان النفطية وغير النفطية عن طريق أنشاء مشاريع مشتركة تسهم في دعم التنمية الاقتصادية وكذلك تطوير الموارد المالية للبلدان غير النفطية .

Abstract

The aim of the research is to clarify the reasons for the resort of developing countries, including Algeria and Jordan, to external financing in accordance with the difficult conditions imposed by the creditor countries, which caused them in the problem of the external indebtedness

It was noted that Jordan's external debt is much higher than that of Algeria due to the structural structure of religion.

Is due private sources, while most of Jordan's external debt comes back to official sources, efforts must be made to reduce the considerable financial disparity between the oil and non-oil countries by establishing joint ventures that contribute to economic development as well as the development of financial resources for non-oil countries.

المقدمة

أصبحت مشكلة التنمية من القضايا والمشاكل المهمة والأساسية المتداولة على النطاق الدولي, وقد لجأت العديد من الدول النامية للاستدانة من الدول ذات الفائض في رؤوس الأموال من أجل تمويل التنمية فيها, وترتبط ظاهرة الاقتراض بالاقتصاد النقدي عموما وبالتبادل الدولي خصوصا.

وأن الاقتراض الخارجي يكمل الادخار المحلي الذي بدوره يزود البلد المدين بالنقد الأجنبي الذي يحتاجه, ويمكن أن يمول حجما كبيرا من الاستثمارات أذا ما اقترن بالادخار المحلي مما يسهم في تعبئة الموارد المتاحة للبلد واستخدامها أفضل استخدام.

وأن تزايد الاهتمام بالديون الخارجية للبلدان العربية النامية يدل على عمق الوعي بأبعاد هذه المشكلة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية , وقد أصبحت التدفقات التي كان ينظر إليها على أنها مضمونة لدفع عجلة التنمية من خلال مساهمتها بتوفير عنصر رأس المال في عقدي الخمسينيات والستينيات عائقا أمام تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي في الكثير من البلدان النامية المدينة.

وأن البلدان عينة الدراسة وبشكل خاص الجزائر والأردن مرت بظروف اقتصادية صعبة باعتبارها من البلدان التي أفرطت في استعمال الديون الخارجية وتتصدر لائحة البلدان العربية النامية التي عانت وما زالت تعاني من أثار تفاقم المديونية الخارجية لديها.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن الجزائر والأردن وقعت في مشكلة المديونية الخارجية والتي تعد من المشكلات الأساسية والمهمة للبلدين نتيجة قلة الموارد الوطنية وسعة الاحتياجات الحضارية.

فرضية البحث

تختلف أسباب المديونية حسب اختلاف الظروف الاقتصادية لكل من الجزائر والأردن ومدى وجود الاختلالات الهيكلية في قطاعاتها الاقتصادية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في دراسة مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية والبلدان عينة الدراسة والتي تعد من المشكلات الاساسية والمهمة على الصعيدين المحلي والدولي.

هدف البحث

يهدف البحث الى :

1- توضيح أسباب لجوء الجزائر والأردن الى التمويل الخارجي وفق الشروط الصعبة التي تفرضها الدول الدائنة مما أوقع تلك البلدان في فخ المديونية.

2- تحليل مؤشرات المديونية في الجزائر والأردن

أسلوب البحث

اعتمد منهج البحث على الأسلوب التحليلي الوصفي للتطور الحاصل في حجم المديونية للبلدان عينة الدراسة للمدة 2003-2014

المبحث الأول/ الاستعراض المرجعي

اولا / مفهوم الديون الخارجية

تعرف المديونية الخارجية بأنها الالتزامات الخارجية مستحقة الدفع لسنة أو أكثر ومتأخرة عن الدفع في الوقت المحدد وقابلة للدفع على شكل عملات أجنبيه أو سلع أو خدمات, ويصنف الدين الخارجي تبعا للجهات المانحة ،فيما إذا دائن رسمي أو خاص ،فالدائن الرسمي قد يكون من جهات متعددة (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي IMF ،بنك التنمية، الخ) و/أو ثنائي (إقراض الحكومة إلى الحكومة) وأن

الجهات المانحة قد تتضمن بنوك تجارية خاصة وحاملي نقود من القطاع الخاص.(Ahmed, 2008, p2-p3)

وفي تعريف أخر فأن الدين الخارجي هو عقد قانوني يتسلم بموجبه المدين أموالا يتعهد الدائن بتقديمها له على إن ترد خلال مدة زمنية لاحقة مع الفوائد المترتبة عليها ويكون الدائن إما مؤسسة خاصة أو رسمية, في حين يرى البنك الدولي إن الديون الخارجية هي الموارد المالية والحقيقية التي يمكن الحصول عليها من غير المقيمين والقابلة للتسديد بعملات أجنبية أو سلع وخدمات في فترة لاحقة.(حسون, 2007, ص2-ص3) ويمكن إن تسمى الديون الخارجية بالديون السيادية والتي تعرف بأنها الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة وتتخذ اغلب هذه الديون شكل سندات وعندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها فأنها تسلك سبيلين لا ثالث لهما إما تقوم بطرح سندات بعملتها المحلية وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين وفي هذه الحالة يسمى الدين دينا حكوميا أو إن تقوم بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية والتي غالبا ما تكون بعملة دولية مثل الدولار أو اليورو.(الديون السيادية, مصدر انترنيت)

ثانيا/ النشأة التاريخية

إن موضوع الاقتراض كان موجودا ومتداولا منذ العصور القديمة ففي الوقت الذي نراه في الحضارة البابلية موثقا على الألواح الطينية نرى إن الفلاسفة اليونان لم يحبذوه بسبب اعتقادهم انه لا يحقق العدالة فقد انتقد أرسطو عملية الإقراض لخروج النقود عن أداء دورها الحقيقي ,إما الرومانيون فقد شجعوا الإقراض بفائدة بسبب إيمانهم بالمذهب الفردي والحرية الكاملة , و بظهور المرحلة الماركنتيلية بدء عصر الاستكشافات الجغرافية رافقتها عمليات الغزو و السيطرة ونهب وسرقة المستعمرات فضلا عن التجارة غير المتكافئة بين البلد إلام و الروافد وكانت السياسة المتبعة هي السياسة الحمائية فكل دولة تعمل على زيادة صادراتها وتقليل استيراداتها بهدف الحصول على اكبر كمية من الذهب والمعادن النفيسة باعتبار أن قوة الدولة تقاس بما تملكه من ثروات فسهل ذلك من عملية تراكم رؤوس الأموال وتعد هذه المرحلة من الأسباب الرئيسة للتخلف الحاصل في البلدان النامية. (حسون, 2007, ص4)

وفي العصور الوسطى كانت الكنيسة (السلطة الدينية) لها دور كبير في توجيه النشاط الاقتصادي فهي تؤمن بالملكية الجماعية على الرغم من اعترافها بالملكية الفردية وترفض الإثراء الفاحش لذا حرمت القروض بفائدة إلا أنها تراجعت عن تحريمها كما يقول (توما الاكويني) , أما الشريعة الإسلامية فقد حرمت الفائدة (الربا) حرمة قطعية لورودها في القرآن الكريم ولكنها أجازت عملية الإقراض بنية المشاركة في الربح والخسارة فالمشاركة تحقق الإنصاف والتعاون وعدم البغضاء وحرمت الربا لمنع استغلال المحتاجين وحصول المقرض على إرباح من دون مجهود.(الزبيدي, 1985,ص25) وفي مرحلة

الرأسمالية كانت العلاقات السائدة خلال هذه الحقبة التي تتم بين الدول الرأسمالية والدول النامية تأخذ شكل مبادلات سلعية ,حيث كانت الدول النامية تقوم بتصدير المواد الخام والسلع الزراعية للدول المتقدمة الرأسمالية في حين تقوم الدول الرأسمالية المتقدمة بتصنيع المواد الخام وتحويلها إلى سلع نهائية ثم تقوم الدول النامية باستيرادها من الدول المتقدمة الرأسمالية وبالتالي فقد كانت الدول الرأسمالية إبان هذه الفترة تقوم باستنزاف جزء من الفائض الاقتصادي للدول النامية وتستفيد من المزايا التنافسية للدول النامية في إنتاج المواد الخام والناجمة أساسا عن توافر هذه المواد بكثرة في الدول النامية وكذلك انخفاض عنصر الأجور في الدول النامية عن الدول الرأسمالية المتقدمة الرأسمالية, وخلال تلك الفترة لم تكن موازين مدفوعات الدول النامية تعاني من أي اختلالات هيكلية وذلك لان تطبيق قاعدة الذهب الدولية وما ينطوي عليها من وجود سعر صرف ثابت للعملات كان يكفل القضاء على أي اختلال قد يظهر في ميزان مدفوعات أية دولة وبالتالي لم تظهر مشكلة المديونية خلال تلك المرحلة , أما في مرحلة الاحتكار التنافسي للرأسمالية فقد بدأت الدول النامية الالتجاء إلى الاستدانة من العالم الخارجي حيث تراكمت رؤوس الأموال في الدول المتقدمة الرأسمالية وأخذت تلك الأموال المتراكمة تبحث عن الربح ولجأت الدول النامية إلى الاستدانة من اجل تمويل مشروعات البنية الأساسية لديها ,ولقد كانت القروض في هذه المرحلة تتمثل في قروض مصرفية وتجارية حيث كان النشاط المصرفي يعاني من فوائض كبيرة من رؤوس الأموال التي كانت تبحث عن الربح والتراكم , أما مرحلة الرأسمالية الاحتكارية فقد ظهرت أنماط جديدة من المديونية تمثلت في القروض الثنائية التي انهمرت من الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية لذلك ظهرت الديون متعددة الأطراف التي إنسابت من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والبنوك الإقليمية وهي منظمات تسيطر عليها الدول الرأسمالية وكانت.(عبدالرزاق, 2010,ص92-ص93)

المبحث الثاني/ أسباب المديونية الخارجية وآثارها

اولا / العوامل الكامنة وراء تفاقم أزمة المديونية الخارجية

هناك العديد من العوامل التي ساهمت بشكل أو بأخر في ظهور أزمة الديون الخارجية منها ما ينبع من الوضع الداخلي في الدولة المدينة والأخر يرجع إلى عوامل خارجية ليس للدولة أي سيطرة عليها, وعليه يمكن تقسيم تلك العوامل إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية كالآتي:

أ: العوامل الداخلية: وتقسم إلى عدة عوامل وهي:

1-**العجز في ميزان المدفوعات** : من العوامل الداخلية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية هو العجز المستمر في ميزان مدفوعات الدول المدينة, وأن عجز ميزان المدفوعات يعبر عن الخلل الهيكلي الكامن في الاقتصاد النامي الذي يعتمد على تصدير خامات واستيراد آلات وسلع نهائية ووسيطة لازمة للإنتاج, وفي القرن الماضي واجهت البلدان النامية ضرورات تحديث الهياكل الأساسية لخدمة المشروعات الخاصة والعامة الجديدة مع قلة الموارد التقليدية لتمويل الإنفاق العام مع تزايد عجز ميزان المدفوعات نتيجة ضعف التصدير وتصاعد الاستيراد, لهذا فقد فضلت اغلب هذه الدول الإسراع بالتنمية عن طريق التمويل الخارجي ومن ثم لجأت إلى القروض الخارجية, ولم تظهر في البداية خطورة المدفوعات الخارجية واضحة تماما نتيجة ارتفاع مستوى السيولة الدولية, وفي الواقع فإن هذا الارتفاع لم يكن علامة صحة للاقتصاد الدولي وإنما نتيجة الانكماش الذي أخذ ينتابه كل بضع سنوات والفوضى النقدية الدولية بعد انهيار نظام بريتون وودز, وهكذا حدثت زيادة سريعة في معدلات نمو المديونية الخارجية. (مرسي, 1990, ص257-ص258)

2-**فشل سياسات التنمية:** لقد اتبعت الدول النامية باستثناء دول النمور الأسيوية سياسة للتنمية تقوم على الإحلال محل الواردات, وقد لوحظ فشل هذه السياسة في تحقيق أهدافها حيث ترتب عليها زيادة الاستيرادات من السلع الوسيطة والاستثمارية وفرض حماية على الإنتاج المحلي وانخفاض حصيلة الصادرات, كما أن استراتيجيه الإحلال محل الواردات لم تؤدي إلى انخفاض الاستيرادات بدرجة كبيرة مما أدى إلى ظهور عجز في الميزان التجاري لذا كان من الضروري لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي لسد هذا العجز (عبدالرزاق,2010,ص99-ص100)

3-سوء إدارة الدين الخارجي وانتشار الفساد في الدول النامية: أن التبذير وسوء استخدام الأموال المقترضة هما المشكلة الأساسية وليس عملية الاقتراض فوجود سياسة اقتصادية واضحة ومتوازنة في البلد المدين تعمل على جعل عملية الاقتراض أمرا مقبولا من خلال استثمارها في المشاريع المنتجة والمهمة وكذلك توسيع مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الذي يعمل على زيادة مستوى الدخل والناتج من خلال المضاعف والمعجل, وتكون الديون الخارجية غير مرهقة طالما تستثمر في مشاريع تدر عائد يفوق سعر الفائدة إلا إن استيراد السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى استخدام الأموال المقترضة في تسديد ديون سابقة يجعل من عملية الاقتراض خطرا لابد

من تجنبه ,فزيادة الواردات تعمل على تسريب جزء كبير من رؤوس الأموال الأجنبية التي كان من الممكن الاستفادة منها في تسديد مدفوعات خدمة الدين لذا فأن سوء استخدام الأموال المقترضة وارتفاع تكاليف خدمة الدين والمتمثلة بالإقساط والفوائد توقع البلد في فخ المديونية. (شكري, عوض,2004,ص49)

ب: العوامل الخارجية: وتتمثل هذه العوامل في مجموعة الظروف الدولية التي لا دخل للدولة المدينة فيها وبالتالي لا يمكنها السيطرة عليها ومن هذه العوامل ما يلي:

1-انهيار النظام النقدي الدولي: لقد ترتب على انهيار النظام النقدي الدولي في نهاية الستينات تدهور قيمة الدولار في الولايات المتحدة الأمريكية ووقف تحويل الدولار إلى ذهب وتوافر فوائض دولاريه لدى أوربا الغربية واليابان خاصة في ظل أسعار البترول المرتفعة وتدفق هذه الفوائض الدولارية من دول الأوبك إلى أوربا الغربية واليابان ومع زيادة هذه الفوائض لدى البنوك الأوربية وتهافت الدول النامية على الاقتراض وفي ظل أسعار فائدة مرتفعة عليها أدى إلى زيادة تدفق القروض إلى الدول النامية بدرجة كبيرة مما فاقم من شدة ألازمة. (عبدالرزاق,2010,ص101)

2-أزمة الكساد التضخمي: تلعب أزمة الكساد التضخمي دورا كبيرا في تفاقم المديونية الخارجية للبلدان النامية التي عانت من عجز واضح في الميزان التجاري نتيجة لانخفاض مستوى الطلب على صادراتها وكان للتضخم والبطالة الحاصلة في الدول المتقدمة دورا مهما في تراجع النمو الاقتصادي للبلدان النامية, و أن انخفاض مستوى الاستثمار العالمي وتراكم السيولة المالية لدى المصارف العالمية أدى إلى توافر سيولة كبيرة يقابلها شحه كبيرة لدى البلدان النامية بسبب الصعوبات الاقتصادية الدولية ولتنفيذ برامج التنمية كان لابد من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي. (حسون,2007,ص14)

3- انخفاض أسعار المواد الخام : لقد أدى انخفاض أسعار المواد الأولية مثل(البترول والمواد الخام الأخرى) التي تصدرها البلدان النامية إلى الأسواق العالمية إلى تدهور شروط التبادل التجارية للبلدان المصدرة لهذه المواد إذ إن انخفاض أسعار البترول سوف يضعف قدرة هذه البلدان على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية لاسيما إن تصدير البترول والمواد الخام تمثل المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي لاسيما في الدول النفطية المدينة. (الخفاجي, 2005,ص18)

4- تدهور شروط التبادل الدولي: لقد كان لتدهور شروط التبادل الدولي أي تدهور اسعار الصادرات والتي غالبا ما تكون من المواد الخام بالنسبة للبلدان النامية نسبة إلى أسعار السلع والمنتجات الصناعية وغير الصناعية التي تستوردها من البلدان المتقدمة تأثير كبير على ميزان مدفوعات البلدان النامية فيزداد الميل إلى الاستدانة نتيجة عجز هذا الميزان مما يضعف من قدرة هذه البلدان على الوفاء بأعباء ديونها. (زكي, 1986, ص102).

ثانيا/الآثار المترتبة على الديون الخارجية

تعتبر أزمة المديونية الخارجية من أعقد القضايا التي تواجه الاقتصاد الدولي في الوقت الحاضر نظرا للآثار السلبية لتي تخلفها , حيث كان لأزمة المديونية عواقب على خطط التنمية في البلدان المدينة, فمع الوقت الذي يتزايد عبء خدمة الدين وفي الأجل الطويل كان لابد من زيادة معدلات نمو الاستثمار والصادرات بمعدل مساو أو اكبر من معدل نمو الديون وحتى لو لم يحدث نمو في الايرادات , يمكن توضيح أهم الآثار التي تتركها أزمة المديونية وكالأتي :

1-**تزايد حدة التدخل الأجنبي:** هذا بدوره يؤثر سلبا على حرية صناعة القرار السياسي وتعرضه للمزيد من الضغوطات, وتزيد هيمنة الدول الدائنة في ظل تيار العولمة خلف ستار مؤسساتها الدولية والمالية المختلفة من بنك النقد الدولي إلى صندوق النقد إلى الشركات متعددة الجنسية وفي كل ذلك مساس بالسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي. (الفايدي, مصدر انترنيت)

ويلاحظ أن الدول الرأسمالية تستخدم الديون الخارجية كأحد وسائل الاستنزاف المالي والنقل المعاكس للموارد المالية من الدول النامية وتفريغها من رأس مالها وأكثر ما يثير الانتباه لدى الدول الرأسمالية هو (الضمانات) التي تخضع بها أي أن لدى الدول الامبريالية والمصارف الرأسمالية ما فيه الكفاية من الضمانات السياسية والمؤسساتية التي تعيد لها أموالها وتضمن تدفق الأرباح إليها ومن هذه الضمانات هو وجود صندوق النقد الدولي الذي يمارس ضغوطا وتأثيرا على الدول النامية المدينة وتجعلها تابعة للعالم الرأسمالي.(www.iasj.net)

2-**أثر تزايد عبء الديون الخارجية على القدرة الذاتية على الاستيراد:** ويقصد بالقدرة الذاتية هو مدى كفاية الموارد المتاحة من النقد الأجنبي الذي تحصل عليه من المصادر الوطنية المختلفة مع استبعاد القروض والتحويلات الخارجية في تمويل وارداتها المختلفة, وتوجد علاقة وثيقة بين حجم الناتج المحلي وبين حجم الاستيرادات في أي اقتصاد قومي وهذه العلاقة يعكسها ما يسمى بالميل المتوسط للاستيراد وان التغير الذي يحدث في هذا الناتج يرتبط أيضا بحدوث تغير معين في الاستيرادات, وتوجد أيضا علاقة بين مستوى الاستيرادات ومستوى النشاط الاقتصادي, وان تزايد المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الديون الخارجية للبلاد العربية يؤثر على القدرة الذاتية لهذه الدول. (زكي, 1985, ص132).

3-**عدم القدرة على سداد أعباء خدمة الدين في مواعيدها المستحقة والالتجاء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية:** لقد لجأت الكثير من الدول الدائنة طلبا للاتفاق على شروط جديدة لإعادة جدولة الديون المستحقة عليها نتيجة لتزايد حجم الدين وتشوه هيكله وتفاقم أعبائه, وتتم أعادة الجدولة من خلال نواد" للدائنين أشهرها نادي باريس ونادي لندن, ويختص نادي باريس بالتفاوض حول إعادة جدولة الديون الخاصة المستحقة للمصارف التجارية. (خضير,2001,ص39).

4-**اثر المديونية الخارجية على التبعية الاقتصادية:** لقد تعرضت معظم البلدان النامية للعديد من الهجمات الاستعمارية التي ألقت بظلالها القاتمة على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتلك البلدان وأن كانت هذه البلدان قد اعتقدت أنها تخلصت من المستعمر الأجنبي وأن هذا الاعتقاد صحيح من الناحية العسكرية فقط, ومن ابرز نتائج الاستعمار الأجنبي هي مشكلة التبعية الاقتصادية التي تظهر بوضوح في الأزمات الاقتصادية والسياسية ولاسيما من خلال تزايد أعباء الديون الخارجية التي أدت إلى استنزاف الاحتياطيات النقدية للبلدان النامية, وقد أدى تزايد أعباء المديونية الخارجية والتمويل الخارجي بصفة عامة لهذه البلدان وتزايد اعتمادها على العالم الخارجي إلى إحكام طوق التبعية للخارج بشكل متزايد, وتعرف التبعية الاقتصادية بأنها " حالة ارتباط اقتصاد الدولة بموجبها بنمو وتوسع اقتصاد آخر, وتأخذ علاقات التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر شكل التبعية إذا ما استطاعت إحدى الدول المسيطرة أن تتوسع وتنمو ذاتيا في حين أن الدول الأخرى لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا كانعكاس لتوسع ونمو الاقتصاد المهيمن.(الخفادي,2005,ص49)

5-**أثر عبء الديون على الانتقال الصافي للموارد الأجنبية:** إن النمو الهائل الذي حدث في مدفوعات خدمة الديون الخارجية المستحقة على البلاد العربية ضعف الانتقال الصافي للموارد المقترضة, أي الفرق بين القروض الجديدة والمبالغ المدفوعة لتسوية أعباء الفوائد وأقساط استهلاك الدين, وأن التدهور الذي طرأ على الانسياب الصافي للموارد المقترضة إلى البلاد العربية كان يتماشى مع هذه الظاهرة على نطاق الدول المتخلفة مجتمعة.(زكي,1985,ص153)

المبحث الثالث/ أسباب تفاقم الديون الخارجية في كل من الجزائر والأردن

تعد الجزائر والأردن في مقدمة البلدان العربية النامية التي انفجرت لديها مشكلة المديونية الخارجية , وتصنف الجزائر ضمن البلدان النفطية أما الأردن فتقع ضمن البلدان المتوسطة الدخل , وسيتم التطرق لأسباب المديونية الخارجية لكل من هاتين الدولتين.

اولا / أسباب تطور المديونية الخارجية في الجزائر

تعد الجزائر من بين العديد من دول العالم الثالث التي اتبعت سياسة ائتمانية تفوق قدرتها بالإضافة إلى ضعف الادخار المحلي فأن الحل كان اللجوء إلى الاقتراض الخارجي مما أدى إلى الوصل إلى أزمة المديونية , وهناك عدة أسباب ساعدت في أنشاء وتفاقم أزمة ألمديونية الخارجية في الجزائر أهمها ما يلي: (www.wadilarab.com)

- **تقلبات أسعار النفط:** اعتمدت الجزائر اعتمادا مطلقا على المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق ذلك قامت بتكثيف إنتاج المحروقات ويتطلب ذلك أنفاق استثمارات ضخمة في

القطاع البترولي وأن تعرض هذا القطاع إلى تقلبات كبيرة في الأسعار كان له تأثير مباشر في تفاقم هذه الأزمة , وخلال الصدمتين البتروليتين (1979 و1973) ارتفع سعر النفط مما أدى إلى زيادة الدخل القومي المعبر عنه بفائض في ميزان المدفوعات ,ونتيجة هذا اتبعت الجزائر سياسة الاقتراض معتمدة على توقعات ارتفاع أسعار النفط ولكن حدث العكس إذ انخفض سعر البترول عام 1986 مما أدى إلى تقليص عائدات صادرات المحروقات وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات وعدم القدرة على تسديد هذه الديون, وقد سجلت أسعار البترول تحسنا ملحوظا في العام 2000 إذ بلغت 28.5 دولار امريكي حيث بلغ ايراد صادرات المحروقات 21.7 مليار دولار أمريكي مما أدى إلى انخفاض نسبة المديونية مقابل الصادرات لتصل على 19.8% ,كما تجاوز الاحتياطي من العملة الصعبة 10 مليار غير أن عجز ميزان المدفوعات سنة 2001 دفع الجزائر للاقتراض بهدف تغطية هذا العجز, وقد ارتفعت ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل عام 2003 حيث بلغت 23.35 مليار دولار, وأن سبب هذه الزيادة يرجع إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل بقية العملات الصعبة وخصوصا مع ظهور (اليورو) كعملة منافسة له, وقد ارتفعت الايرادات لتبلغ 13.3 مليار دولار عام 2003 , ومع إبرام الجزائر اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوربي ارتفعت ديونها باليورو مقابل الدولار حيث ارتفعت ديونها باليورو بنسبة 24.48% بينما عرفت نسبة ديونها المقومة بالدولار ثباتا نسبيا حيث بلغ 39% من إجمالي ديون عامي 2003,2004 واستمرت المديونية الخارجية للجزائر بالانخفاض لتصل حوالي 15.5 مليار في عام 2006 وكان سبب الانخفاض هو ارتفاع أسعار البترول حيث بلغ سعر برميل النفط الواحد في عام 2006 قيمة 30 دولار أي حصول الجزائر على عائدات بالعملة الأجنبية بنحو 60 مليار دولار بفضل صادرات المحروقات والتي تشكل نحو 98% من صادراتها.

– **ضخامة الجهود الاستثمارية:** اعتمدت الجزائر منذ السبعينات سياسة خاصة على القطاع الصناعي الذي يتطلب استثمارات ضخمة لإمكانيات التمويل المحلية مما أدى إلى لجوء الجزائر للقروض الخارجية نظرا لاعتقاد الاقتصاديين انه لا يمكن تجاوز هذه المرحلة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري إلا عن طريق إقامة استثمارات ضخمة غير أن تمويل هذه الاستثمارات عن طريق القروض الخارجية جعل من الجهاز الإنتاجي جهازا تابعا للخارج و أن عملية تشغيله تتوقف بشكل كبير على واردات السلع الأولية والسلع الوسيطة .

لقد بلغت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي 34.3% في العام 2003 ثم تراجعت هذه النسبة في العام 2004 لتبلغ 25.7% واستمر تراجع هذه النسبة حتى عام 2014 لتصل إلى1.4% في هذا العام ويفسر ذلك بارتفاع إجمالي الناتج الداخلي , بينما بلغت نسبة خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات في عام 2003 (16.7%) ليستقر في العام 2014 عند 0.3%.

جدول -1- تطور المديونية الجزائرية (2003-2014)

السنوات	إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار)	خدمة الدين (مليار دولار)	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات %
2003	23353	4358	34.3	16.7
2004	21821	5658	25.7	16.6
2005	17191	5846	16.8	12.0
2006	5603	13314	4.8	23.2
2007	5606	1431	4.2	2.1
2008	5586	1218	3.3	1.4
2009	5457	1000	3.9	2.1
2010	5457	667	3.4	1.1
2011	4405	618	2.8	0.8
2012	3694	844	2.4	0.8
2013	3396	520	1.6	0.7
2014	3010	483	1.4	0.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد,صندوق النقد الدولي,من 2003-2014,صفحات متفرقة.

أن المديونية الجزائرية تتكون أساسا من قروض ثنائية الأطراف بالمقام الأول ثم قروض حكومية مباشرة وثالثا من قروض المشترين أي تلك التي تتعلق بالتجارة الخارجية مع تسجيل غياب أي ديون متصلة بعمليات أعادة الهيكلة التي تم الانتهاء من تطبيق الاتفاقيات المبرمة مع الهيئات المالية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي في أطار اتفاقيات التصحيح الهيكلي, وقد صنف صندوق النقد الدولي الجزائر في صنف البلدان الأقل مديونية من بين البلدان إل20 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لسنة 2012 وثاني أكبر بلد يتوفر على احتياطيات الصرف الرسمية بعد السعودية ,وفي تقرير خاص حول الأفاق الاقتصادية لمنطقة مينا نشر بمناسبة الاجتماع الربيعي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي حيث أشار الصندوق إلى أن الديون الخارجية للجزائر لا تمثل سوى 2.4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 مقابل 2.8% في سنة 2011, وقد اعتبر الصندوق أن الجزائر ستغرق باحتياطيات صرف رسمية سنة 2012 بقيمة 205.2 مليار دولار ويتوقع أن تبلغ الاحتياطيات بالعملة الصعبة التي تتوفر عليها 244.1 مليار دولار خلال سنة 2013 .

ثانيا/ دراسة أسباب تطور المديونية الخارجية في الأردن

تعد المديونية الخارجية من المشكلات الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني منذ حدوث الأزمة الاقتصادية التي حصلت في نهاية الثمانينات نتيجة الانعكاسات والتكاليف المرتفعة خاصة على الأفراد والاقتصاد الأردني, بالإضافة إلى عدة عوامل منها الإفراط في الاعتماد على القروض الخارجية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وتعزيز القدرة الدفاعية للأردن وتمويل العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات وكذلك بسبب تبني الأردن سياسات اقتصادية غير قابلة للاستمرار تتمثل في اتساع نطاق القطاع العام في النشاط الاقتصادي والخدمي على حد سواء ,ومن أهم أسباب أزمة المديونية الأردنية الأتي: (نجادات, 2012, ص69-ص70)

- **أسباب تتعلق بالموقع الجغرافي للأردن:** ترتب على الأردن أعباء مالية ضخمة لبناء قدراته الدفاعية والأمنية المتمثلة بشراء الأسلحة والمعدات العسكرية وذلك بسبب البيئة الإقليمية غير المستقرة, وبلغت نسبة الإنفاق على بناء القدرات الدفاعية حوالي 29.8% من الحجم الكلي للإنفاق الحكومي لعام 2010.

- **أسباب طبيعية :** حيث تفتقر الأردن للموارد الطبيعية والتي من أهمها النفط مما ترتب عليه ارتفاع أسعار النفط عالميا مما شكل عبء كبير على الاقتصاد الأردني بالإضافة إلى نقص الموارد المائية التي تشكل تحديا لمشاريع الزراعة الإنتاجية وارتفاع تكلفة تأمين هذه الموارد التي تحتاج موارد مالية ضخمة لاستغلاله.

- **أسباب اقتصادية:** تتمثل في ضخامة الاستثمارات الجاري تنفيذها والتي تتمثل في مشاريع البنى التحتية وحزمة الأمان الاجتماعي بالمقارنة مع المتاح من المدخرات الوطنية أي قصور الادخار المتحقق عن الاستثمار المخطط ,بالإضافة إلى عجز الميزان التجاري بسبب تزايد حجم الاستيرادات النفطية مقارنة بحجم الصادرات خصوصا بعد ارتفاع أسعار النفط عالميا نهاية عام 2008 أي ما يعني استنزاف العملات الأجنبية باتجاه الخارج , وقد اعتمدت الأردن سابقا على القروض من الجهات الأجنبية الخاصة بدلا من الحكومات المؤسسات.

وقد سجلت مديونية الأردن 7594.0 مليار دولار لعام 2003 وكانت خدمة الدين لنفس العام تبلغ 1055.0مليار دولار بينما انخفضت مديونية الأردن لعام 2004 انخفاضا بسيطا لتبلغ 7534.0 مليار دولار وكانت نسبة التغير تبلغ 0.7% وقد سجلت خدمة المديونية لعام 2004 حوالي 694.0 مليار دولار, وقد استمر هذا الانخفاض في إجمالي المديونية الأردنية حتى عام 2009 وكان سبب الانخفاض ناتج عن شراء جزء من الدين الخارجي لدى دول أعضاء نادي باريس عام 2008 بمقدار 2.1 مليار دولار, وقد تحدد سقفا للدين الخارجي الأردني بناء على توصيات البرنامج التصحيحي الأول لصندوق النقد الدولي على أن لا يتجاوز 60% من الناتج المحلي بحلول يناير من عام 2006 وأن لا يتجاوز إجمالي الدين 80% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول يناير عام 2008 , ومن ثم عاود الارتفاع عام

2010 لتبلغ 6486 مليار دولار وبنسبة 19% وأن ارتفاع رصيد الدين الخارجي جاء نتيجة لارتفاع صافي الاقتراض الخارجي وارتفاع أسعار صرف معظم العملات العالمية مقابل الدينار الأردني وكذلك كان الارتفاع في العام 2010 نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى ارتفاع عجز الموازنة إلى حوالي 1022.0 مليون دولار وقد بلغت خدمة الدين لنفس العام 634 مليار دولار, وقد استمر الارتفاع في رصيد الدين الخارجي حتى عام 2014 ليبلغ 11310 مليار دولار وبنسبة 11% , وأن التفاقم في مشكلة المديونية الخارجية الأردنية عامي 2013,2014 أدى إلى تعاظم عبء خدمة الدين (الأقساط والفوائد) الأمر الذي يساعد على ظهور صعوبات في ميزان المدفوعات التي نتجت عن تناقص الاحتياطيات من العملة الأجنبية الضرورية لتغطية الاستيرادات الاستثمارية والاستهلاكية , وكما موضح بالجدول (2), أما بالنسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 20.7% عام 2003 أما في العام 2004 فقد انخفضت هذه النسبة إلى 65.4% , واستمرت هذه النسبة بالانخفاض وكانت نسب الانخفاض متقاربة في ما بينها حتى وصلت في العام 2009 ما نسبته 23.8%, وكان هذا الانخفاض المتواصل في هذه النسبة نتيجة إلقاء قسم من الديون وجدولة القسم الأخر, ومن ثم عادت هذه النسبة بالارتفاع من عام 2010 لتصل في العام 2014 ما نسبته 31.5% وكما موضح بالجدول (2), أما بالنسبة لمؤشر خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات فبلغت 20.7% عام 2003 , وقد تراجعت هذه النسبة تراجع تدريجي, فقد هبطت هذه النسبة من 11.4% إلى 7.4% عام 2007 ثم عاد الارتفاع عام 2008ليصل إلى 22.6% نتيجة شراء مبكر لجزء من الديون الخارجية لدى نادي باريس بمقدار 2.1مليار دولار, ثم انخفضت هذه النسبة عام 2009 بمقدار 5.0% ومن ثم ارتفعت هذه النسبة من عام 2014 ارتفاعا بسطا بنسبة 7.8% ,وأن الارتفاع في مؤشرات المديونية الخارجية في العامين الأخيرين جاء نتيجة التزايد المستمر لحجم المديونية الخارجية الأمر الذي يعكس مدى تفاقم عبء المديونية على الاقتصاد الأردني ,وكما موضح بالجدول رقم (2).

جدول -2- تطور المديونية الأردنية (2003-2014)

السنوات	إجمالي المديونية (مليار دولار)	معدل التغير السنوي (مليار دولار)	خدمه الدين %	نسبه الدين / GDP %	نسبه خدمه الدين / صادرات السلع والخدمات %
2003	7594.0	-	1055.0	74.7	20.7

2004	7534.0	-0.7	694.0	65.4	11.4
2005	7122.0	5.4-	594.2	56.0	9.1
2006	7305.0	2.5	627.5	51.3	8.2
2007	7311	0.1	675	43.0	7.4
2008	5009	31.4-	2757	24.0	22.6
2009	5449	8.7	548	23.8	5.0
2010	6486	19.0	634	24.5	5.2
2011	6312	2.6-	731	21.9	6.7
2012	6947	10.0	786	22.4	6.0
2013	10189	46.6	844	30.3	5.9
2014	11310	11.0	1277	31.5	7.8

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد, صندوق النقد الدولي,2003-2014, صفحات متفرقة

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- لجأت العديد من البلدان النامية المدينة وبضمنها الجزائر والأردن الى الاقتراض الخارجي من عدة مصادر وقد ساعدها على ذلك توافر الفوائض المالية الضخمة لدى بعض الدول الدائنة, وأن تراكم أحجام كبيرة من السيولة في البنوك التجارية نتيجة الفوائض النفطية الضخمة وسهولة شروط الاقتراض ساهم في تشجيع معظم البلدان العربية على الإفراط في الاستدانة.

2-أن بعض القروض الخارجية التي حصلت عليها البلدان النامية المدينة كانت تخصص لشراء السلع الاستهلاكية وأحيانا لشراء العتاد والأسلحة الحربية.

3- نلاحظ أن إجمالي مديونية الأردن أعلى بكثير من إجمالي مديونية الجزائر, لكن ما تدفعه الجزائر أعلى بكثير مما تدفعه الأردن لخدمة ديونها , وهذا يعود الى طبيعة التركيب الهيكلي للدين فالجزء الأكبر من ديون الجزائر يعود الى المصادر الخاصة في حين يعود الجزء الأكبر من ديون الأردن الخارجية الى المصادر الرسمية.

4- نلاحظ أن الأردن تفتقر للموارد الطبيعية ومن أهمها النفط مما ترتب عليه ارتفاع أسعار النفط عالميا مما شكل عبء كبير على الاقتصاد الأردني إضافة لنقص الموارد المائية التي تشكل تحديا لمشاريع الزراعة الإنتاجية وارتفاع تكلفة تأمين هذه الموارد التي تحتاج موارد مالية ضخمة لاستغلاله.

ثانيا: التوصيات

1- ضرورة العمل على مواجهة أزمة المديونية على كافة الأصعدة من خلال قيام البلدان النامية والبلدان عينة الدراسة بإصلاحات لرفع قدرتها على التمويل المحلي وتقليل اعتمادها على الاقتراض الخارجي, وعن طريق تطوير الطاقات الإنتاجية ومعالجة ما هو معطل أي بمعنى علاج مشكلة الطاقات العاطلة

بالقطاعات والصناعات التي تنتج إنتاجا يحل محل الاستيرادات أو إنتاجا موجه للتصدير مما يزيد من موارد البلد من النقد الأجنبي .

2- وضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي عن طريق وضع أسس ومعايير دقيقة وواضحة تتعلق بأسس وشروط القروض وكيفية استخدامها بالشكل الذي يخفف من أعباء المديونية الخارجية ويزيد من فاعليتها في التنمية الاقتصادية.

3- الحد من التباين المالي الكبير الموجود بين البلدان النامية النفطية وغير النفطية من خلال أنشاء مشاريع عربية مشتركة تساهم في دعم التنمية الاقتصادية وتعمل على تطوير الموارد المالية للبلدان غير النفطية بدلا من استخدام أسلوب الهبات والمنح والمساعدات كونها حلول مؤقتة لا تساهم في حل مشكلة المديونية على المدى البعيد.

4- العمل على استقطاب رؤوس الأموال الهاربة خارج البلد المدين وتحفيزها عن طريق إعطاءها الأولوية في الاستثمار في شراء الديون الخارجية للبلد مع توفير المناخ الاقتصادي والسياسي لاسترجاع تلك الأموال.

5- عدم الاعتماد على عائدات النفط كمورد رئيسي لتمويل التنمية وإيجاد البدائل الممكنة عن إجراء مسح شامل لدراسة كل الموارد الزراعية فضلا عن المعادن والمياه الجوفية من اجل وضع خطة طويلة الأجل لاستغلالها بشكل كف

المصادر والهوامش

المصادر باللغة العربية

اولا: الكتب

1- خضير حسن خضير, أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والأفريقية, مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, الطبعة الأولى, الأمارات العربية المتحد, .2001

2- رمزي زكي, حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر, مكتبة مدبولي, الطبعة الأولى, القاهرة, .1986

3- رمزي زكي, الديون والتنمية, دار المستقبل العربي, الطبعة الأولى, القاهرة, .1985

4- فؤاد مرسي , الرأسمالية تجدد نفسها, سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني, للثقافة والفنون والآداب, 1990.

5- ماهر كنج شكري, مروان عوض, المالية العامة (العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق), دار الحامد للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, عمان-الأردن, .2004

6- محمود عبدالرزاق, قضايا تاريخية ومعاصرة في التمويل الدولي, الدار الجامعية, الطبعة الأولى, الإسكندرية 2010.

ثانيا: الرسائل والاطاريح والمجلات

1- أياد كاظم حسون, مشكلة المديونية الخارجية لبلدان عربية مختارة مع أشارة خاصة للعراق للمدة (1985-2004), رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد,2007.

2- عبدالسلام نجادات, المديونية الخارجية وأثرها على الأمن الوطني خلال المدة (1990- 2010), المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ,السنة العاشرة, العدد 32, العراق, 2012.

3- فالح نغيمش مطر الزبيدي, تطور المديونية الخارجية العربية وإمكانات الاقتصاد العربية لمعالجتها, رسالة ماجستير, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد, 1985.

4- ناهدة عزيز مجيد الخفاجي, اتجاهات توظيف الديون الخارجية في العراق وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة (1980-2000), رسالة ماجستير, كلية الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, 2005.

ثالثا: التقارير الدولية

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد, صندوق النقد العربي, 2004-2015.

رابعا: مصادر الشبكة الدولية (الانترنيت)

1- الديون السيادية, www.Aljazeera.Net

2-الفايدي, أثر المديونية على الدول النامية, www.f-low.net

3- المديونية الخارجية, منتدى العرب الجزائري, منتدى العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير, www.wadilarab.com.

4- مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية (الواقع والآفاق), مجلة الجامعة الإسلامية, العدد16, www.iasj.net.

المصادر باللغة الإنكليزية

(1)Medani Mohamed Ahmed, External Debts, Growth and peace in the Sudan (some serious challenges facing the country) in the post-conflict Era,MI,SR2008.